

أحكام النكاح فى الإحرام

د . سعود عبد الله الروقى^(*)

المقدمة :

الحمد لله القائل فى محكم التنزيل (فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فى الحج)^(١) .

والصلاة والسلام على من أبان الحلال من الحرام والقائل "لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب"^(٢) سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه والتابعين له بإحسان إلى يوم الدين . وبعد : فإن الحج هو الركن الخامس من أركان الإسلام يؤمه الملايين من الناس من أنحاء المعمورة المتباعدة الأطراف ومن جميع الجنسيات المتعددة بلغات مختلفة وعادات وأفكار متباينة ، وكثير منهم يجهل أحكامه وتشريعاته فأردت أن أدلى بدلوى تيسيرا على الحاج وتعميما للفائدة على نحو غير مسبوق كالعنوان ، ووحدة الموضوع بشكل موسع .

وتحرير أقوال الفقهاء على المذاهب الأربعة موثقة من مصادرها الأصلية مع الأدلة الموثقة ومناقشتها عند الاقتضاء ، وترجيح بعض الأقوال على بعض بالدليل أو التعليل بعد المناقشة والموازنة فانتظم فى مقدمة ومبحثين وخاتمة .

أما المقدمة ففى المنهج وسبب الاختيار ، وأما المبحث الأول فيشتمل على مطلبين : الأول : فى خطبة المحرم والثانى : فى زواج المحرم ، وأما المبحث الثانى فيشتمل على مطلبين : الأول : فى مقدمات الجماع ، والثانى : فى جماع المحرم ، وأما الخاتمة ففى أهم ما توصلت إليه من نتائج .

حكم الخطبة فى الإحرام :

تمهيد :

فى هذا التمهيد نعرض على تعريف النكاح فى اللغة وفى الشرع ونبين اختلاف العلماء فى معنى هذه الكلمة حيث احتواها عنوان هذا البحث ، فالنكاح

(*) جامعة أم القرى .

فى اللغة : بمعنى التزويج والوطء أيضا ، قال : الأزهرى أصل النكاح فى كلام العرب الوطء وسمى التزويج نكاحا لأنه سبب للوطء المباح ، وقال : الجوهري النكاح الوطء ، وقد يكون العقد ، تقول نكحتها ونكحت أى تزوجت وهى ناكح فى بنى فلان أى ذات زوج منهم^(٣) .
قال الشاعر :

ومن أيم قد انكحتنا رماحنا وأخرى على خال وعم تلهف
وفى القاموس المحيط : النكاح الوطء والعقد له ، يقال هى ناكح وناكحة ذات زوج ، واستنكحها : نكحها وأنكحها زوجها^(٤) .

وجاء فى المصباح المنير قوله : واستنكح بمعنى نكح ويتعدى بالهمزة إلى آخر ، ويقال : أنكحت الرجل المرأة يقال : مأخوذ من "تكحه" الدواء إذا خامره وغلبه أو من تناكحت الأشجار إذا انضم بعضها إلى بعض أو من نكح المطر الأرض إذا اختلط بثرها ، وعلى هذا فيكون النكاح مجازا فى العقد والوطء جميعا لأنه مأخوذ من غيره فلا يستقيم القول حقيقة لا فيهما ولا فى أحدهما^(٥) .

وقال ابن جنى : فرقت العرب فرقا لطيفا يعرف به موضع العقد من الوطء ، فإذا قالوا نكح فلانة أو بنت فلان أرادوا تزويجها والعقد عليها وإذا قالوا نكح امرأته لم يريدوا إلا المجامعة ، لأن بذكر زوجته يستغنى عن العقد .
والنكاح فى الشرع مختلف فيه فمنهم^(٦) من قال : حقيقة فى الوطء مجاز فى العقد .

ومنهم من قال : حقيقة فى العقد مجاز فى الوطء^(٧) . ومنهم من قال : حقيقة فى الوطء والعقد جميعا^(٨) .

والمأمل فى أقوال الفقهاء لا يجد قولاً إلا يرد عليه ما يرد ، فالقول بأنه حقيقة فى الوطء مجاز فى العقد يدل على الاستعمال فى الجملة ، والاستعمال فى العقد أكثر وأشهر فى كتاب الله سبحانه وتعالى وفى سنة رسول الله ﷺ وفى العرف أيضا ، ثم لو قدر كونه مجازا فى العقد لكان اسماً عرفياً يجب صرف اللفظ إليه عند الإطلاق لشهرته كسائر الأسماء العرفية ومن قال : حقيقة فى العقد مجاز فى الوطء يرد عليه قول الله سبحانه وتعالى : (الزانى لا ينكح الزانية)^(٩) وقوله سبحانه : (حتى إذا بلغوا النكاح)^(١٠) أى الاحتلام .

والقول بأنه حقيقة في العقد والوطء جميعا يرد عليه بأنه يفضى إلى كون اللفظ مشتركا وهو على خلاف الأصل .

ولهذا نقول ما قالت العرب حيث فرقت بينهما بفارق لطيف كما ذكرت آنفا ، وحيث أن لفظ النكاح يطلق على العقد والوطء ضمنته عنوان هذا البحث الذى يشمل العقد ومقدماته والوطء ومقدماته تحت مسمى أحكام النكاح فى الإحرام . وبالله التوفيق ،،

خطبة المحرم

اختلف الفقهاء فى هذه المسألة إلى قولين :

الأول : تكره الخطبة للمحرم ، وخطبة المحرمة ، وأيضا يكره للمحرم أن يخطب للمحلين (١١) .

الثانى : تحرم الخطبة للمحرم له ولغيره (١٢) .

ودليل من قال : بالكراهة ما يلى :

أولا : حديث عثمان رضى الله عنه حيث جاء فى ألفاظه مرفوعا "لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب" (١٣) .

هذا الحديث فيه دليل على تحريم الخطبة لأن ظاهر النهى فى الثلاثة التحريم إلا أنه قيل إن النهى فى الخطبة للتنزيه وأنه إجماع (١٤) .

ثانيا : ولأنه تسبب إلى الحرام فأشبهه الإشارة إلى الصيد (١٥) .

ثالثا : ولأن النكاح لا يجوز فكرهت الخطبة (١٦) . ودليل من قال : بالتحريم ما يلى :

أولا : حديث عثمان السابق "لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب" .

هذا الحديث دليل على تحريم الكل بما فيها الخطبة لأن النبى ﷺ نهى عن الجميع نهيا واحدا ولم يفصل ، وموجب النهى التحريم وليس هناك ما يعارض من أثر أو نظر (١٧) .

ثانيا : ما روى عن الزهرى عن سالم عن بن عمر قال : "لا يتزوج المحرم ولا يخطب على غيره" (١٨) . وهذا فيه دليل على تحريم الخطبة .

ثالثا : ومن حيث المعنى فإن الخطبة تحرم لتحريم دواعى الجماع (١٩) . ولأنها سبب فى الوقوع فى الحرام بعقد أو وطء فأشبهه الإشارة إلى الصيد، دليله

ماروى عن أبى قتادة الأنصارى رضى الله عنه فى قصة صيده الحمار الوحشى وهو غير محرم قال : قال رسول الله ﷺ لأصحابه وكانوا محرمين "هل منكم أحد أمره أو أشار إليه بشئ ؟ فقالوا لا ، قال : فكلوا ما بقى من لحمه" (٢٠) .

الترجيح

بعد الاستعراض والموازنة بين الأدلة اتضح لى أن القول بتحريم الخطبة على المحرم له ما يبرره لأن النهى فى حديث النبى ﷺ جاء نهيا واحدا عن الجميع : الخطبة والعقد ، ولم يفصل أو يستثنى فيبقى النهى على ظاهره ، وظاهر النهى يفيد التحريم ، فكيف نفرق بين الخطبة والعقد فى الحكم دون دليل ؟ والقول بأنه إجماع لم يصح ، قال : الإمام الصنعانى فى كتابه سبل السلام : ولا أظن صحته ١٩٢/٢ . والله أعلى وأعلم .

وهل يجوز للمحرم أن يشهد النكاح ؟ فيه خلاف فالمذهب عند الشافعية يجوز ، لأن العقد هو الإيجاب والقبول والشاهد لا صنع له فى ذلك ، وقال الاصطخرى لا يجوز لأنه ركن فى العقد فلا يجوز أن يكون محرما كالولى (٢١) . وعند الحنابلة يكره للمحرم أن يحضر أو يشهد على النكاح لأنه معاونه على عقد النكاح فأشبهه الخطبة ، وحرما ابن عقيل الحنبلى وقدمه القاضى واحتج بنقل حنبل لا يخطب قال : معناه لا يشهد النكاح (٢٢) .

وإن شهد أو خطب لم يفسد النكاح ، وقال : بعضهم لا ينعقد النكاح بشهادة المحرمين لأن فى بعض الروايات : "ولا يشهد" قال ابن قدامة : إلا أن هذه اللفظة غير معروفة فلم يثبت بها حكم "ولأنه لا مدخل للشاهد فى العقد فأشبهه الخطبة (٢٣) .

حكم العقد فى الإحرام

اختلف الفقهاء فى هذه المسألة إلى قولين :

الأول : لا يجوز أن يتزوج المحرم ولا يزوج بمعنى لا يزوج نفسه ولا غيره بأن يكون وليا أو وكلا فيه ، ولا يجوز لغير المحرم أن يزوج المحرمة ، روى ذلك عن عمر وابنه وزيد بن ثابت رضى الله عنهم وبه قال سعيد بن المسيب وسالم بن عبد الله وسليمان بن يسار والزهرى والأوزاعى ومالك والشافعى وأحمد (٢٤) .

القول الثاني : يجوز للمحرم أن يتزوج ويزوج غيره روى ذلك عن ابن عباس وعطاء وعكرمة وهو قول أبي حنيفة^(٢٥) .

دليل من قال : بالجواز ما يلي : أولا حديث ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم^(٢٦) وهكذا روى عن عائشة رضى الله عنها .

ثانيا : من حيث المعنى : الكلام واضح فى هذه المسألة ، فإن النكاح عقد معاوضة والمحرم غير ممنوع عن مباشرة المعاوضات كالشراء ونحوه^(٢٧) .
ودليل من قال : بعدم جواز النكاح فى الأحرام :

أولا : ما روى أبان بن عثمان عن عثمان بن عفان رضى الله عنه قال : رسول الله ﷺ "لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب"^(٢٨) .

والحديث دليل على تحريم العقد على المحرم لنفسه ولغيره وكذلك الخطبة .
ثانيا : ما رواه مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول : "لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب على نفسه ولا على غيره"^(٢٩) .

ثالثا : ما روى عن أبي غطفان قال : تزوج أبى وهو محرم ففرق بينهما عمر^(٣٠) وروى قتادة عن الحسن سمعه يحدث عن على بن أبى طالب قال : "أما رجل نكح وهو محرم فرقنا بينه وبين امرأته"^(٣١) .

وروى الثورى عن ابن قدامة بن موسى قال : سألت سعيد بن المسيب عن محرم نكح قال : يفرق بينهما"^(٣٢) وعن قدامة بن موسى عن شاذب مولى لزيد بن ثابت أنه تزوج وهو محرم ففرق بينهما زيد بن ثابت^(٣٣) .

فهؤلاء يفسخون نكاح المحرم وهم جلة العلماء من الصحابة والتابعين .
والتفريق لا يكون إلا عن بصيرة مستحكمة ، وأن ذلك لا يكون عندهم والله أعلم كذلك إلا لصحته عندهم عن رسول الله ﷺ^(٣٤) .

رابعا : من حيث المعنى فإن الإحرام يحرم الطيب ويمنع الوطء ودواعيه فكذلك يحرم عقد النكاح كالعدة^(٣٥) .

مناقشة الأدلة :

أولا : مناقشة أدلة الفريق الأول القائل بجواز النكاح فى الإحرام :

١- أما حديث ابن عباس رضى الله عنهما الذى استدلوا به على الجواز فجوابه ما روى مسلم عن يزيد بن الأصم عن ميمونة رضى الله عنها أن النبى ﷺ "تزوجها حلالا وبنى بها حلالا تزوجها وهو بسرف ، وفى بعض ألفاظه "تزوجها وهو حلال ، قال : وكانت خالتي وخالة ابن عباس" (٣٦) ورواه أبو داود ولفظه "قالت : تزوجت رسول الله ﷺ ونحن حلالان بسرف" (٣٧) .

وعن أبى رافع أن رسول الله ﷺ "تزوج ميمونة وهو حلال وبنى بها وهو حلال ، وكنت أنا السفير بينهما" (٣٨) وعليه فإن رواية أبى رافع أرجح لأنه كان السفير بين الرسول ﷺ وبين ميمونة رضى الله عنها ، وصاحب القصة وميمونة أعلم بنفسها من ابن عباس رضى الله عنهما ، ولأنها رواية أكثر الصحابة ، فهي أولى بالتقديم . هذا لو كان ابن عباس كبيرا فكيف وقد كان صغيرا لا يعرف حقائق الأمور ولا يقف عليها ؟ ، وقد أكرر عليه هذا القول ، وقال : سعيد بن المسيب : " وهم ابن عباس ، ما تزوجها النبى ﷺ إلا حلالا " فكيف يعمل بحديث هذا حاله ؟ (٣٩) ونقل أبو الحارث عن أحمد أن حديث ابن عباس خطأ (٤٠) .

فحديث ابن عباس غايته أنه حكاية فعل لا تعارض صريح القول ، وهو مخالف لرواية أكثر الصحابة ولم يروه إلا ابن عباس رضى الله عنهما وهو معارض لرواية ميمونة نفسها وهى صاحبة القصة ولرواية أبى رافع وهو السفير (٤١) .

وقالوا يمكن حمل قول ابن عباس رضى الله عنهما "تزوج ميمونة وهو محرم" أى فى الشهر الحرام أو فى البلد الحرام وهو حلال فأطلق ابن عباس على من فى الحرم أنه محرم كما قيل قتلوا ابن عفان الخليفة محرما (٤٢) . وقيل إنه تزوجها وهو حلال وأظهر أمر تزويجها وهو محرم ، وقالوا ثم لو صح الحديثان كان تقديم حديثنا أولى لأنه قول النبى ﷺ وذلك فعله ، والقول أكد لأنه يحتمل أن يكون مختصا بما فعله .

٢- أما قولهم بأن النكاح عقد معاوضة والمحرم غير ممنوع من مباشرة المعاوضات كالشراء فمردود ، لأن عقد النكاح يخالف الشراء فإنه يحرم بالعدة

والردة واختلاف الدين وكون المنكوحة أختا له من الرضاع ، ويعتبر له شروط غير معتبرة فى الشراء وقياسه بالشراء قياس مع النص وهو مردود (٤٣) .
ثانيا : مناقشة أدلة الفريق الثانى القائل بعدم جواز النكاح :

١ - حديث ابن عفان رضى الله عنه المرفوع "لا ينكح المحرم ولا ينكح" المراد منه الوطء دون العقد ، يتبين ذلك من حديث أبى رافع فقد اختلفت الروايات فيه حيث قال : فى بعضها "تزوجها رسول الله ﷺ وهو حلال ، وفى بعضها تزوجها وهو محرم وبنى بها وهو حلال وكنت أنا السفير فيما بينهما" وعليه فإن النكاح للوطء حقيقة وإن كان مستعارا للعقد مجازا (٤٤) .

٢ - أما حديث ابن عمر ففى إسناده أيوب بن عتبة وهو ضعيف (٤٥) .
أما قولهم عن حديث ابن عباس رضى الله عنهما بأنه مخالف لرواية أكثر الصحابة ولم يروه إلا ابن عباس جوابه أنه قد صح من رواية عائشة وأبى هريرة رضى الله عنهما نحوه (٤٦) .

وأما قولهم بأن المقصود من قول ابن عباس "تزوجها وهو محرم" أى فى أرض الحرم وهو حلال قول مردود لأنه تأويل بعيد .

وأما القول بأن حديث ابن عباس معارض برواية ميمونة وهى صاحبة القصة ، وبرواية أبى رافع وهو السفير وهما أخبر بذلك فالجواب بأن رواية ابن عباس مثبتة ورواية ابن عفان نافية والمثبتة أولى من النافية (٤٧) .

ولو جعل عقد النكاح بمنزلة ما هو المقصود به وهو الوطء لكان تأثيره فى إيجاب الجزاء أو فساد الإحرام به لا بطلان عقد النكاح . توضيحه أنه بعد الإحرام يبقى النكاح بينه وبين امرأته صحيحا ، ولو كان عقد الإحرام ينافى ابتداء النكاح لكان منافيا للبقاء كتجمسها والحرمة بسبب الرضاع ، ولما لم ينفى بقاء النكاح فكذا ابتداء وبهذا فارق شراء الصيد أيضا لأن الإحرام لم يمنع استدامة اليد على الصيد فيمنع إثبات اليد بالشراء ابتداء بخلاف النكاح ، والدليل عليه أنه لو راجعها وهو محرم كان صحيحا بالاتفاق ، وأيضا على أصلهم فإن الرجعة سبب يحل به الوطء ، ثم لم يكن المحرم ممنوعا عنه فكذا النكاح . وأصل كلامهم يشكّل بالظهار ، فإن الظهار يحرم الوطء بدواعيه ولا يمنع العقد ابتداء بأن ظاهر منها ثم فارقها ثم تزوجها (٤٨) .

ثم إنهم يمنعون المحرم من تزويج وليته وليس في هذا تطرق المحرم إلى استباحة الوطء فعرفنا أن كلامهم من حيث المعنى ضعيف جدا (٤٩) .
الترجيح

بعد المناقشة والموازنة بين الأدلة لكل من الفريقين اتضح لى ما يلى :
أولا : رواية ميمونة مختلفة كما سبق ذكره فيتعارض ذلك بين زواجه منها وهو محرم وبين زواجه منها وهو حلال ، فإن صرنا إلى الترجيح فرواية الحل أولى لأن فيها صاحب القصة والسفير فيها ولا مطعن فيها لأنها أكثر رواية فهى متواترة عن ميمونة نفسها ، وعن أبى رافع مولى النبى ﷺ ، وعن سليمان بن يسار مولاها ، وعن يزيد بن الأصم وهو ابن أختها ، وهو قول سعيد بن المسيب وأبى بكر بن عبد الرحمن وابن شهاب ، وجمهور علماء المدينة فوجب العمل بها دون رواية تزوجها وهو محرم لأن القلب أميل لرواية الجماعة ، ولأن الواحد أقرب إلى الغلط .

هذا ويؤيد رواية الحل حديث عثمان رضى الله عنه ولأنه يستحيل أن ينهى عن شىء ويفعله . وكذلك عمل الخلفاء الراشدين لها مثل عمر وعثمان وعلى رضى الله عنهم أجمعين .

ثانيا : حديث ابن عباس رضى الله عنهما هو فعله ﷺ ، وحديث ابن عفان رضى الله عنه هو قوله ﷺ ، والقول أكد من الفعل وأولى بالتقديم .
ثالثا : يمكن الجمع بين الأدلة فنقول بأنه ﷺ تزوجها وهو حلال وأظهر تزويجها وهو محرم ، أو فعله يكون خاصا به عليه السلام .

فعلى هذا يكون حديث ابن عباس مخصصا له ﷺ من عموم ذلك القول على فرض تأخر الفعل عن القول ، فإن فرض تقدمه جاز تخصيص العام المتأخر بالخاص المتقدم ، أو جعل العام المتأخر ناسخا كما ذهب إليه البعض .
إذا تقرر هذا فإنه يحرم أن يتزوج المحرم أو يزوج غيره كما ذهب إليه الجمهور وبهذا أقول وبالله التوفيق .

ومتى تزوج المحرم أو زوج أو زوجت المحرمة فالنكاح باطل ، نعمده أو لا ، وسواء كان الكل محرمين أو بعضهم ، لأنه منهى عنه فلم يصح كنكاح المرأة على عمتها أو خالتها .

فلو وكل محرم حلّالا في عقد النكاح فعقده بعد حله من إحرامه صح عقده لوقوعه حال حل الوكيل والموكل ، لأن الاعتبار بحالة عقد النكاح لا بحالة الوكالة ، ولو وكل حلّالا فعقده الوكيل بعد أن أحرم هو أو موكله فيه لم يصح العقد لما تقدم ، ولو وكله الحلّال ثم أحرم الموكل لم ينعقد ، فإذا أحل الموكل كان لوكيله عقده لزوال المانع .

ولو وكل حلّال حلّالا في عقد النكاح فعقده وأحرم الموكل فقالت الزوجة وقع في الإحرام وقال : الزوج وقع قبله فالقول قوله لأنه يدعى صحة العقد وهو الظاهر ، وإن قالت الزوجة وقع قبل الإحرام وقال الزوج في الإحرام فالقول قوله أيضا لأنه يملك فسخه فقبل إقراره به ولها نصف الصداق لأن قوله لا يقبل عليها في إسقاط الصداق لأنه خلاف الظاهر .

ويصح النكاح مع جهل الزوجين وقوع النكاح هل كان قبل الإحرام أو فيه ؟ لأن الظاهر من العقود الصحة وتصدق هي في نظيرتها في العدة^(٥٠) ومضى تزوج المحرم أو زوج أو زوجت المرأة المحرمة لم يجب بذلك فدية لأنه عقد فاسد لأجل الإحرام فلم يجب به فدية كشراء الصيد .

والإحرام الفاسد كالصحيح في منع عقد النكاح لأن حكمه باق في وجوب ما يجب في الإحرام فكذلك ما يحرم به والله أعلى وأعلم^(٥١) .
حكم مقدمات الجماع في الإحرام :

يجب على المحرم أن يجتنب مقدمات الجماع ودواعيه من التقبيل واللمس بشهوة والمباشرة والجماع فيما دون الفرج لقوله عز وجل (فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج)^(٥٢) .

قيل في بعض وجوه التأويل عن ابن عباس : الرفث ما قيل عند النساء . وعن ابن عمر الرفث إتيان النساء والتكلم بذلك للرجال والنساء إذا ذكروا ذلك بأفواههم ، وقال عطاء : الرفث ما دون الجماع^(٥٣) .

وإن قيل أو لمس بشهوة أو مباشر لم يفسد حجه وعليه دم وبه قال : أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد^(٥٤) .

وإن جامع فيما دون الفرج فأنزل فقد فسد حجه وعليه بدنة عند مالك^(٥٥) وأحمد في رواية نصرها القاضي وأصحابه^(٥٦) واختارها الخرقى وأبو بكر وهو

قول عطاء والحسن والقاسم بن محمد وإسحاق ، لأنها عبادة يفسدها الوطء فأفسدها الإنزال عن مباشرة كالصوم ^(٥٧) وقال أبو حنيفة وأصحابه والشافعي وسعيد بن جببر وقتادة وابن المنذر وأحمد لم يفسد حجه وعليه شاة ، لأنها مباشرة دون الفرج فأشبهه ما لم ينزل ^(٥٨) ، ولأنه استمتاع لا يجب بنوعه الحد فلم يفسد الحج كما لو لم ينزل ، ولأنه لا نص فيه ولا إجماع ولا هو في معنى المنصوص عليه ^(٥٩) .

أما عدم فساد الحج فلأن ذلك حكم متعلق بالجماع في الفرج على طريق التغليظ ، وأما وجوب الدم فلحصول ارتفاق مقصود ^(٦٠) ولما روى أن "من قبل امرأته وهو محرم فليهرق دما" وقد روى في معناه عن ابن عباس وأنه يتم حجه ^(٦١) .

وسواء فعل ذلك كله ذكرا أو ناسيا ^(٦٢) . خلافا للشافعي رحمه الله فإن الناسى لا شيء عليه ، لأنه استمتاع محض ^(٦٣) .

حكم الوطء في الإحرام

اتفق علماء الأمة على فساد الحج بالوطء في حال الإحرام دون اختلاف ، قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن الحج لا يفسد بإتيان شيء في حال الإحرام إلا الجماع ^(٦٤) .

والأصل في ذلك قول الله سبحانه في سورة البقرة : (الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) ^(٦٥) . وهذا صيغته النفي أريد به النهي . والرفث المقصود به في الآية الكريمة الجماع .

روى ذلك عن ابن عباس وابن عمر وعطاء بن أبي رباح وعطاء بن أبي يسار ومجاهد والحسن والنخعي والزهرى وقتادة ^(٦٦) .

يؤيد ذلك قوله سبحانه وتعالى في سورة البقرة : (أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم) ^(٦٧) .

وأما الفسوق فهو السباب ^(٦٨) لقوله ﷺ سباب المسلم فسوق وقتاله كفر ^(٦٩) .

وأما الجدال : فهو المراء ^(٧٠) .

والمحرم ممنوع من ذلك كله ، ومع ذلك لا يفسد حجه إلا بالجماع لعدم النص فيه والإجماع^(٧١) .

أما فساد الحج بالجماع فلما روى عن يزيد بن نعيم أن رجلا من جذام جامع امرأته وهما محرمان فسأل : الرجل رسول الله ﷺ فقال لهما : "أقضيا نسككما وأهديا هديا .. الحديث^(٧٢) .

ولما روى أيضا عن كثير من الصحابة منهم عمر وعلى وأبو هريرة وابن عمر وابن عباس نحو هذا^(٧٣) وبذلك قال : سعيد بن المسيب وعطاء والنخعي والثوري وأبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد^(٧٤) .

إلا أنهم اختلفوا في وقت الوطء فقال : أبو حنيفة إذا جامع قبل الوقوف بعرفة فسد حجه وإن جامع بعده لم يفسد^(٧٥) وقال : مالك والشافعي وأحمد لا فرق في الوطء ما قبل الوقوف أو بعده^(٧٦) .
الأدلة

أولا : أدلة أبي حنيفة وأصحابه وهي كما يلي :

١ - حديث ابن عباس رضى الله عنهما قال : "إذا جامع قبل الوقوف فسد نسكه وعليه بدنة وإذا جامع بعد الوقوف فحجته تامة وعليه دم وقال : الحج عرفة فمن وقف بعرفة فقد تم حجه"^(٧٧) .

٢ - ولأن الوقوف بعرفة هو الركن الأصلي لقول النبي ﷺ "الحج عرفة"^(٧٨) أى الوقوف بعرفة فمن وقف بعرفة فقد تم حجه ، فهو أخبر عن تمام الحج بالوقوف^(٧٩) .

٣ - ولأنه بالوقوف يأمن الفوات فكذلك يأمن الفساد^(٨٠) .

٤ - ولأن الوقوف ركن مستقل بنفسه وجودا وصحة لا يقف وجوده وصحته على الركن الآخر ، وما وجد ومضى على الصحة لا يبطل إلا بالردة ولم توجد . وإذا لم يفسد الماضي لا يفسد الباقي لأن فسادا بفساده^(٨١) .
ثانيا : أدلة الجمهور وهي كما يلي :

١ - ما روى عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رجلا سأله فقال : إنى وقعت بامرأتى ونحن محرمان فقال : أفسدت حجك انطلق أنت وأهلك مع الناس فاقضوا ما يقضون وحلوا إذا حلوا .. الخ^(٨٢) .

٢- ما روى عن عمر وعلى وأبى هريرة وابن عباس رضى الله عنهم^(٨٣) .
قال ابن المنذر : قول ابن عباس أعلى شىء روى فيمن وطئ زوجته^(٨٤) .
فهؤلاء الذين روي عنهم قولهم فى فساد الحج قول مطلق فيمن واقع محرما .

٣- ومن حيث المعنى فإنه جماع صادف إحراما تاما فأفسده كما قبل الوقوف^(٨٥) .

مناقشة الأدلة

أولا : مناقشة أدلة أبى حنيفة وأصحابه : أما قوله عليه السلام "الحج عرفة" يعنى معظمه ، أو أنه ركن متأكد فيه .

وأما قولهم من حيث المعنى فمردود لأنه لا يلزم من أمن الفوات أمن الفساد بدليل العمرة^(٨٦) .

ثانيا : مناقشة أدلة الجمهور :

أما قولهم بأن قول الصحابة الذين روي عنهم قول مطلق لم يفرق بين قبل الوقوف وبعده فجوابه قول ابن عباس : "إذا جامع بعد الوقوف فحجته تامة"^(٨٧) .
ثم أنتم تقولون إذا بلغ الصبى قبل الوقوف جاز حجه عن الفرض بخلاف ما بعد الوقوف ، فدل ذلك على أن الوقوف له تأثير فى صحة الحج من عدمه ، يؤيد ما قلنا قول النبى ﷺ "الحج عرفة" وقول ابن عباس : من وقف فقد تم حجه ، ومعلوم أنه لم يرد به التمام الذى هو ضد النقصان وأداء الأفعال فقد بقى عليه بعض الأركان ، وإنما أراد الإتمام من حيث يأمن الفساد بعده والفوات .

والمعنى الفقهي أنه بالوقوف تأكد حجه ، ألا ترى أنه يأمن الفوات بعد الوقوف ، فكما يثبت حكم التأكد فى الأمن من الفوات فكذلك من الفساد ، أما قبل الوقوف فحجه غير متأكد ، ألا ترى أنه يفوته بمضى وقت الوقوف فكذلك يفسد بالجماع وهذا لأن الجماع كسائر المحظورات ، إلا أن ارتكاب محظورات الحج غير مفسدة له فكان ينبغى أن لا يكون الجماع مفسدا ، تركنا هذا الأصل فيما إذا حصل قبل تأكد الإحرام بدليل الإجماع ، وما بعد التأكد ليس فى معنى ما قبله فيبقى على أصل القياس ، والجماع قبل الرمى لا يكون أكثر تأثيرا من ترك الرمى، وترك الرمى غير مفسد للحج فكيف يكون الجماع قبله مفسدا له ؟^(٨٨) .

الترجيح :

بعد الاستعراض والموازنة ومناقشة كل دليل اتضح لى ما يلى :

أولا : قوة دليل الجمهور من وجهين الأول : قول الصحابة رضى الله عنهم بفساد الحج لمن جامع فى الإحرام مطلقا دون تفريق بين زمن وزمن .

الثانى : لا يحل للمحرم أن يفعل محظورا من محظورات الإحرام قبل التحلل الأول وهو بعد رمى جمرة العقبة لأن السنة أذنت فى ذلك بعد رمى جمرة العقبة هذا مع أن هذه المحظورات لا تفسد الحج فى الإحرام التام ما عدا الجماع فكيف وقد وقع فى الإحرام التام ؟

ثانيا : ضعف دليل أبى حنيفة رضى الله عنه وأصحابه من وجهين : الأول : قولهم الحج عرفة لا يدل على أنه أكمل حجه بدليل عدم صحة الحج لو تركت بقية الأركان .

الثانى : القول بأن الوقوف بعرفة يأمن معه الفوات فكذلك يأمن معه الفساد غير مسلم به بدليل العمرة .

ثالثا : وملاك ذلك كله قول الحق سبحانه فى كتابه العزيز : (فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فى الحج) .

ولا يخرج المحرم من إحرامه إلا بأداء جميع أعمال الحج وهذا لا يحصل إلا بعد الإتيان ببقية الأركان وإلى هذا أميل . وبالله التوفيق .

وحكم الإحرام الذى أفسده بالجماع حكم الإحرام الصحيح ، فيفعل بعد الإفساد كما كان يفعل قبله من الوقوف وغيره من أعمال الحج ، ويجتنب ما يجتنب قبل الفساد من الوطء وغيره .

وعليه الفدية إذا فعل محظورا بعده وذلك لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه أن رجلا أتى عبد الله بن عمرو فسأله عن محرم وقع بامرأته ، فأشار إلى عبد الله بن عمر فقال : اذهب إلى ذلك واسأله ، قال : شعيب فلم يعرفه الرجل فذهبت معه فسأل ابن عمر فقال : بطل حجك فقال : الرجل أفاقعد ؟ قال : لا بل تخرج مع الناس وتصنع ما يصنعون فإذا أدركت قابلا فحج وأهد ، فرجع إلى عبد الله بن عمرو فأخبره ثم قال : اذهب إلى ابن عباس فاسأله قال : شعيب فذهبت

معه فسأله فقال له مثل ما قال ابن عمر، فرجع إلى عبد الله بن عمرو فأخبره ثم قال : ما تقول أنت قال : أقول مثل ما قالاً (٨٩) .

ولا فرق بين الوطء في القبل والدبر من آدمي ، وبه قال أبو حنيفة في إحدى الروايتين عنه (٩٠) والشافعي وأحمد وأبو ثور وهو مشهور مذهب مالك (٩١) إلا أنهم اختلفوا في وطء البهيمة إلى قولين : الأول : لا يفسد به الحج وبه قال : أبو حنيفة ومالك وهو أحد الوجهين عند الحنابلة (٩٢) .

لأنه لا يوجب الحد فأشبهه الوطء دون الفرج (٩٣) .
الثاني : يفسد به الحج ، وبه قال الشافعي وأحمد لأنه وطء في فرج يوجب الاغتسال فأفسد الحج كوطء الآدمية في القبل (٩٤) .
والى هذا أميل لقوة دليله ، ولأن قياس المخالف هذا الوطء بالوطء فيما دون الفرج قياس مع الفارق فإنه ليس من الكبائر في الأجنبية ، ولا يوجب مهرا ولا عدة ولا حدا ولاغسلا إلا أن ينزل .

حكم جماع الناسى ومن فى حكمه
اختلف الفقهاء فى حكم الجماع فى الحج والعمرة اذا كان عن نسيان أو فى حال نوم أو إكراه إلى قولين :

الأول : يفسد النسك ويلزمه ما يلزم العمد إلا أنه لا يأتى بعذر النسيان والنوم ، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه والشافعي فى قديم قوليهِ وهو الصحيح من المذهب الحنبلي (٩٥) .

الثاني : لا يفسد النسك بجماع الناسى ومن فى حكمه ، ولا يجب عليه شيء مع النسيان والجهل بالتحريم ، وبه قال الشافعي فى جديد قوليهِ ، وأحمد فى رواية عنه (٩٦) .
الأدلة

أولا : دليل الجمهور : وهو أن كل من تقدم من الصحابة رضى الله عنهم قضوا بفساد النسك ولم يستفصلوا (٩٧) .

ثم إن هذا الحكم تعلق بعين الجماع وبسبب النسيان لا ينعدم عين الجماع ، وهذا لأنه قد اقترن بحاله ما يذكره وهو هيئة المحرمين فلا يعذر بالنسيان كما

فى الصلاة إذا أكل أو شرب بخلاف الصوم فإنه لم يقترن بحاله ما يذكره ، فجعل النسيان فيه عذرا فى المنع من إفساد الصوم بخلاف القياس، ثم إن الصوم لا تجب الكفارة فيه بالإفساد بدليل أن إفساده لا يوجب كفارة إلا بالجماع فافترقا .
وهو أيضا سبب يتعلق به وجوب القضاء فى الحج فاستوى عمده وسهوه كالفوات .

والنائم والمكره يفسد حجها كذلك لأن تأثير الإكراه والنوم فى رفع المأثم لا فى إعدام أصل الفعل ، الا ترى أنه يلزمه الاغتسال ويثبت به حرمة المصاهرة وكذلك يتعلق به فساد النسك^(٩٨) .
ثانيا : دليل الشافعى رحمه الله قوله ﷺ "إن الله تجاوز عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه " ^(٩٩) .

فدل هذا الحديث على عدم وجوب شيء مع النسيان والجهل ، ولأنها عبادة يجب بإفسادها الكفارة فافترق فيها العامد والناسى كالصوم ^(١٠٠) .
وبناء على ما تقدم أرى قول الجمهور أولى وأحوط وما استدلوا به محمول على رفع المأثم والله أعلى وأعلم .
حكم كفارة الوطء فى الإحرام

اتفق الفقهاء على وجوب الكفارة على من أفسد حجه بالجماع إلا أنهم اختلفوا فى قدرها بناء على اختلافهم فى وقت الوطء فقال : أبو حنيفة وأصحابه إذا جامع الرجل وهما مهلان بالحج قبل أن يقفا فعلى كل واحد منهما شاة وإن جامع بعد الوقوف لم يفسد حجه وعليه بدنة^(١٠١) .

وذهب مالك والشافعى وأحمد وأبو ثور إلى أن الجماع فى الحج قبل التحلل الأول يجب به بدنة سواء كان الوطء قبل الوقوف أو بعده ^(١٠٢) روى ذلك عن ابن عباس وعطاء وطاووس ومجاهد ، وقال : الثورى وإسحاق عليه بدنة فإن لم يجد فشاة ^(١٠٣) .

الأدلة

أولا : دليل أبى حنيفة وأصحابه هو ما روى عن النبى ﷺ أنه سئل عمن واقع امرأته وهما محرمان بالحج قال : "يريقان دما ويمضيان فى حجتهم وعليهما الحج من قابل" ^(١٠٤) .

وهكذا روى عن الصحابة عمر وعلى وابن مسعود رضى الله عنهم^(١٠٥) .
وقالوا : أيضا وحجتنا حديث ابن عباس قال : اذا جامع قبل الوقوف فسـد
نسكه وعليه بدنة ، واذا جامع بعد الوقوف فحجته تامة وعليه دم^(١٠٦) . ثم
نقول إن هذا الدم لتعجيل هذا الإحلال والشاة تكفى فيه كما فى المحصر ، وجزاء
فعله هذا وجوب القضاء عليه لأنه أهم ما يجب فى الحج فلا يجب معه كفارة
أخرى ، ولأن إحرامه لا يتأكد بدخول وقت الوقوف ، وإنما يتأكد بفعل الوقوف ،
ألا ترى أن أمن الفوات لا يحصل بدخول وقته ، وإنما يحصل بالوقوف فكذا
هذا^(١٠٧) .

ثانيا : دليل الجمهور على وجوب البدنة على من جامع زوجته قبل التحلل
الأول : قول الصحابة رضى الله عنهم عمر وعلى وأبى هريرة وابن عمر وابن
عباس ولم يفرقوا فى الكفارة بين الوقوف وبعده^(١٠٨) .
ولأنه جماع صادف إحراما تاما فوجبت به البدنة كما بعد الوقوف^(١٠٩) .
مناقشة الأدلة

أولا : قول الأحناف لا يتأكد الإحرام بدخول وقت الوقوف ، وإنما يتأكد بفعل
الوقوف لأن الأمن من الفوات لا يحصل بدخول وقته وإنما يحصل بالوقوف قـول
مردود لأن الفوات مفارق للجماع بالإجماع ، وكذلك لا يوجبون فيه الشاة بخلاف
الجماع^(١١٠) .

ثانيا : قول الجمهور بوجوب البدنة على المحرم المجامع هو قول الصحابة
عمر وعلى وأبى هريرة قول مردود لأن هؤلاء يقولون فى الأثر المروى عنهم
ثم عليهما حج قابل والهدى^(١١١) .
وهذا يدل على أن كفارة الوطء تصح بشاة لأنها أقل ما يصدق عليه الهدى ،
ويدل على ذلك قوله ﷺ " وأهديا هديا"^(١١٢) .

واذا كانت المرأة مكروهة على الجماع فعليها الهدى أيضا عند الأحناف
فعندهم يستوى فيه الطوع والإكراه لأن الإكراه لا يزيل الحظر ولو كانت المرأة
مكروهة فإنها لا ترجع بما لزمها على المكروه لأنه حصل لها استمتاع بالجماع فلا
ترجع على أحد كالمغرور إذا وطئ الجارية ولزمه الغرم فإنه لا يرجع به على
الغار ، كذا هذا^(١١٣) .

وقال مالك وأحمد في رواية أخرى أن عليه أن يهدي عنها^(١١٤) . لأن إفساد الحج وجد منه في حقهما فكان عليه لإفساد حجها هدى قياسا على حجه^(١١٥) .

وقال الشافعي وأحمد وهو أيضا قول إسحاق وأبي ثور وابن المنذر لا هدى عليها ولا على زوجها أن يهدي عنها .
لأنه جماع يوجب الكفارة فلم تجب به حال الإكراه أكثر من كفارة واحدة كما في الصيام^(١١٦) .

أما إذا كانت المرأة مطاوعة على الجماع فعلى كل واحد منهما بدنة وبه قال: ابن عباس وسعيد بن المسيب والنخعي والضحاك ومالك والحاكم وحمام^(١١٧) . وذلك لما روى عن ابن عباس أنه قال لرجل أصاب أهله في الحج "أما حجكما هذا فقد بطل إلى أن قال : "وأهد ناقة ولتهد ناقة"^(١١٨) .
ولأنها أحد المتجامعين من غير إكراه فلزمتها بدنة كالرجل^(١١٩) .

وعند الشافعية فيه ثلاثة أقوال كالصوم : ١- يجب على كل واحد منهما بدنة . ٢- يجب على الزوج فقط بدنة عن نفسه . ٣- يجب عليه بدنة عنه وعنهما^(١٢٠) .

وقال : عطاء عليهما بدنة واحدة^(١٢١) وهو قول أحمد في إحدى رواياته^(١٢٢) لأنه جماع واحد فلم يوجب أكثر من بدنة كحالة الإكراه ، والنائمة كالمكرهة في هذا^(١٢٣) .

وإذا تكرر الجماع فعليه للوطء الثاني شاة سواء كفر عن الأول أو لم يكفو عند أبي حنيفة لأنه وطء في إحرام دخله نقصان بالجماع الأول ، فالجماع الثاني صادف إحراما ناقصا الحرمة فيكفيه شاة بخلاف الجماع في المرة الأولى فإنه صادف إحراما تاما فكان عليه جزور^(١٢٤) .

وقال مالك : لا يجب بالوطء الثاني شيء لأن الحكم للوطء الأول وروى ذلك عن عطاء لأنه لا يفسد الحج فلا يجب به شيء كما لو كان قبل التكفير^(١٢٥) .
وللشافعي قولان الأول في الجديد عليه للثاني كفارة أخرى ، والثاني في القديم يجب عليه بدنة واحدة كما لو زنى ثم زنى كفى لهما حد واحد^(١٢٦) وعند أحمد إذا تكرر الجماع فإن كفر عن الأول فعليه للجماع الثاني كفارة كالأول ، وإن لم

يكفر عن الأول فكفارة واحدة (١٢٧) لأنه جماع موجب للكفارة ، فإذا تكرر قبل التكفير عن الأول لم يوجب كفارة ثانية كما في الصوم (١٢٨) .

والذى يظهر لى والله أعلم وجوب الكفارة للطء الثانى إذا كفر عن الطء الأول لأنه وطء فى إحرام لم يتحلل منه ، ولا يمكن تداخل كفارته فى غيره فأشبهه الطء الأول ، ولأن الإحرام الفاسد كالصحيح فى سائر الكفارات فكذلك فى الطء. أما إذا لم يكفر عن الأول فإن كفارته تتداخل كما يتداخل حكم المهر والحد والله أعلى وأعلم .

حكم قضاء الحج الفاسد

لا خلاف بين العلماء فى وجوب قضاء الحج الفاسد من العام المقبل لما روى يزيد بن نعيم أن رجلا من جذام جامع امرأته وهما محرمان ، فسأل الرجل رسول الله ﷺ فقال : "أقضيا نسككما وأهديا هديا" (١٢٩) .

وهكذا روى عن الصحابة رضى الله عنهم ، فقد روى أن عمر بن الخطاب وعلى بن أبى طالب وأبا هريرة سئلوا عن رجل أصاب أهله وهو محرم بالحج فقالوا "ينفذان لوجههما حتى يقضيا حجهما ثم عليهما الحج من قابل والهدى" (١٣٠) .

وعن ابن عباس رضى الله عنهما فى رجل وقع على امرأته وهو محرم قال : "أقضيا نسككما وارجعا إلى بلدكما فإذا كان عام قابل فاخرجا حاجين . . الخ" وعن عمرو بن شعيب عن أبيه أن رجلا أتى عبد الله بن عمر يسأله عن محرم وقع بامرأته ، فأشار إلى عبد الله بن عمر فقال : اذهب إلى ذلك فاسأله ، قال شعيب فلم يعرفه الرجل فذهبت معه فسأل ابن عمر فقال : بطل حجك فقال : الرجل فماذا أصنع قال : اخرج مع الناس واصنع ما يصنعون فإذا أدركت قابلا فاحجج وأهد . . الخ ثم قال : الرجل لعبد الله بن عمرو وما تقول أنت فقال : قولى مثل ما قال (١٣١) .

ولكن العلماء قالوا إذا رجعا للقضاء يفترقان بمعنى أن يأخذ كل واحد منهما فى طريق غير طريق صاحبه وقد حكى ذلك عن ذكرنا من الصحابة وهو قول أكثر الفقهاء إلا أنهم اختلفوا فى حكمه هل هو واجب أم لا ؟ فقال : أبو حنيفة لا

يجب (١٣٢) وذهب عطاء وزفر ومالك والشافعي إلى الوجوب (١٣٣) وذهب الشافعي في أحد قولييه وأحمد إلى الندب (١٣٤) .

وحجة أبي حنيفة وأصحابه ما ذكره الإمام السرخسي في كتابه المبسوط بقوله "ولكننا نقول إن مراد الصحابة رضي الله عنهم أنهما يفترقان على سبيل الندب إن خافا على أنفسهما الفتنة لا أن يكون ذلك واجبا عليهما كما يندب الشاب إلى الامتناع عن التقبيل في حالة الصيام إذا كان لا يأمن على نفسه ما سوى ذلك" (١٣٥) .

وحجة من قال : بالوجوب الآثار التي ذكرناها عن الصحابة أنفا أخذًا بظاهر اللفظ (١٣٦) .

وحجة من قال : بالندب ما روى عن يزيد بن نعيم أن رجلا من جذام جامع امرأته وهما محرمان فسأل الرجل رسول الله ﷺ فقال لهما "أقضيَا نسككما وأهديا هديا ثم ارجعا حتى إذا جئتما المكان الذي أصبتما فيه ما أصبتما فافترقا ولا يرى واحد منكما صاحبه وعليكما حجة أخرى فتتقابلان حتى إذا كنتما بالمكان الذي أصبتما فيه ما أصبتما فأحرما وأتما نسككما وأهديا" (١٣٧) .

وكذلك ما روى عن الصحابة الكرام معناه إلى أن يحلا من إحرامهما لأن التفريق خوف المحذور (١٣٨) .

ويحصل التفريق بأن لا يركب معها على بعير أو سيارة وحدهما . ولا يجلس معها في خباتها وما أشبه ذلك من الخيمة وغيرها ، إلا أنه يكون قريبا منها فيراعى أحوالها لأنه محرما ، وقيل يعتبر أن يكون معها محرما غيرد ، والعمرة في ذلك كالحج لأنها أحد النسكين يفسدها الوطء قبل الفراغ من السعى كالحج قبل التحلل الأول .

الخاتمة

بحمد الله وعونه وتوفيقه بدأنا وبحمده وشكره نختم هذا البحث ببعض ما توصلت إليه من نتائج أهمها :

- كراهية الخطبة للمحرم عند جمهور أهل العلم .

- الاتفاق على عدم وجوب الفدية لمن تزوج أو زوج وهو محرم وكذلك عدم فساد الحج .
- تحريم مقدمات الجماع ودواعيه من اللمس بشهوة والتقبيل والمفاخضة والمباشرة فيما دون الفرج عند جميع العلماء دون استثناء .
- اختلف العلماء فى فساد الحج إذا وقع المحرم فى شىء من مقدمات الوطء إذا أنزل .
- الاتفاق على وجوب الدم إذا حصل الرفث من المحرم كاللمس بشهوة أو التقبيل أو المباشرة فيما دون الفرج الا أن مالكا وأحمد يوجبان البدنة فى حال الإنزال .
- الاتفاق على فساده الحج إذا حصل الجماع فى الإحرام قبل الوقوف بعرفة .
- الاختلاف فى فساد الحج إذا حصل الوطء بعد الوقوف بعرفة .
- الاتفاق على وجوب البدنة على المحرم إذا جامع بعد الوقوف بعرفة .
- إذا جامع المحرم قبل الوقوف بعرفة فعليه شاة عند أبى حنيفة .
- الاتفاق على وجوب القضاء على من أفسد حجه بالوطء فى الإحرام .

الهوامش

- (١) سورة البقرة / الآية / ١٩٧ .
- (٢) رواه مسلم فى كتاب النكاح باب نكاح المحرم ١٠٣٠/٢ .
- (٣) انظر لسان العرب - مادة نكح . (٤) القاموس المحيط / باب النون .
- (٥) المصباح المنير / ٤٢٦ .
- (٦) وهم الأحناف والقاضى أبو يعلى الحنبلى انظر كشاف القناع ٥/٥-٦ والمغنى لابن قدامة ٥/٧ .

وانظر المبسوط للسرخسى ١٩٣/٤ حيث قال الإمام السرخسى فيه ماتصه "اعلم أن النكاح فى اللغة عبارة عن الوطء تقول العرب تناكحت الفراء أى تتناجت ، وتقول أنكحنا الفراء فسئرى ، أمر يجتمعون عليه وينظرون ما يتولد منه ، وحقيقة المعنى هو الضم ومنه يقال : أنكح الظئر ولداها أى ألزمه ويقال : أنكح الصبر أى ألزمه وقال

القائل: أن القبور تنكح الأيامي والنسوة الأرامل اليتامى أى تضمهن إلى نفسها ، وأحد الوطنين ينضم إلى صاحبه فى تلك الحالة فسمى فعلهما نكاحا ، قال القائل : كبر تحب لذيق النكاح أى الجماع ، ثم يستعار للعقد مجازا إما لأنه سبب شرعى يتوصل به إلى الوطء أو لأن فى العقد معنى الضم فإن أحدهما ينضم إلى الآخر ويكونان كشخص واحد فى القيام بمصالح المعيشة .

(٧) وهم الشافعى وأكثر علماء الحنابلة لأنه المشهور فى القرآن الكريم والسنة الشريفة ولسان أهل العرف ، وقد قيل ليس فى الكتاب لفظ نكاح بمعنى الوطء إلا قوله تعالى (حتى تنكح زوجا غيره) لخبر حتى تذوقى عسيلته ، ولصحة نفيه عن الوطء يقال هذا نكاح وليس بسفاح كما قال : عليه السلام "ولدت من نكاح لا من سفاح" وصحة التنفى دليل المجاز ، ولأن لفظ النكاح ينصرف إلى العقد عند الإطلاق ، ولايتبادر الذهن إلا إليه مما نقله العرف ، ولأن النكاح أحد اللفظين اللذين ينعقد بهما عقد النكاح فكان حقيقة فيه كاللفظ الآخر انظر كشاف القناع ٥/٥ والمغنى ٣/٧ .

(٨) انظر المغنى لابن قدامة ٣/٧ وفيه ما نصه "وقال القاضى : الأشبه بأصلنا أنه حقيقة فى العقد والوطء جميعا لقولنا بتحريم موطوءة الأب من غير تزويج لدخوله فى قوله تعالى (ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم) النساء .

وفى كشاف القناع ٥/٥ ما نصه "وقال فى الفروع : الأشهر أنه مشترك ، وقال فى الإتصاف : وعليه الأكثر ، وقال ابن رزين : الأشبه أنه حقيقة فى كل واحد باعتبار مطلق الضم أ - هـ .

(٩) سورة النور / الآية ٣ . (١٠) سورة النساء / الآية ٦ .

(١١) انظر الأم للشافعى ٨٢/٣ والمهذب ٢٥٠/١ وروضة الطالبين وعمد المفتين ٤٠٤/٢ والفروع لابن مفلح ٣٧٦/٣ والمغنى لابن قدامة ١٥٨/٣ وكشاف القناع ٤٤٣/٢ .

(١٢) انظر الفروع ٣٧٦/٣ وفيه "وحرمها ابن عقيل لتحريم دواعى الجماع ، وأطلق أبو الفرج .

(١٣) رواه مسلم فى صحيحه فى كتاب النكاح باب نكاح المحرم وكراهته ١٠٣٠/٢ ورقمه ١٤٠٩ وأخرجه أبو داود فى سننه فى كتاب المناسك باب المحرم يتزوج . ١٦٩/٢

(١٤) سبل السلام للصنعاني ١٩٣/٢ قال الصنعاني : فإن صح الإجماع فذاك ولا أظن صحته ، .

(١٥) المغنى لابن قدامة ١٥٩/٣ . (١٦) المذهب ٢٥٠/١ .

(١٧) سبل السلام ١٩٢/٢ . (١٨) التمهيد لابن عبد البر ١٥٨/٣ .

(١٩) رواه البخارى فى صحيحه فى كتاب أبواب الإحصار وجزاء الصيد باب لا يشير المحرم إلى الصيد كى يصطاده ٦٤٨/٢ ورواه مالك فى الموطأ فى كتاب الحج باب ما يجوز للمحرم أكله ٣٥٠/١ .

(٢٠) انظر المذهب ٢٥٠/١ .

(٢١) المغنى لابن قدامة ١٥٩/٣ والفروع لابن مفلح ٣٧٦/٣ .

(٢٢) كشف القناع عن متن الإقناع للبهوتى ٢٣٠/٢ .

(٢٣) انظر التمهيد لابن عبد البر ١٥٨/٣ وروضة الطالبين وعمدة المفتين ٤٠٤/٢ ،

المغنى لابن قدامة ٢١١/٣ ، وكشاف القناع ٢٣٠/٢ . والموطأ لمالك ٢٣١/١ .

(٢٤) انظر المبسوط للسرخسى ١٩١/١٩٠/٤ ونيل الأوطار للشوكانى ١٨/٣ .

(٢٥) رواد مسلم عن أبى الشعثاء أن ابن عباس أخبره أن النبى صلى الله عليه وسلم الحديث رواه فى كتاب النكاح باب تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته ١٠٣١/٢ ورقه ١٤١٠ .

(٢٦) انظر المبسوط للسرخسى ١٩١/٤ .

(٢٧) رواه مسلم فى كتاب الحج باب تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته ١٠٣٠/٢ /

وأخرجه أبو داود فى كتاب المناسك باب المحرم يتزوج ١٦٩/٢ . وأخرجه مالك فى

الموطأ فى كتاب الحج باب نكاح المحرم ٣٤٨/١ وكذلك البيهقى فى سننه ١٣٩/٧ .

(٢٨) أخرجه مالك فى الموطأ فى كتاب الحج باب نكاح المحرم ٣٤٩/١ والبيهقى فى

سننه فى كتاب الحج باب المحرم لا ينكح ولا ينكح ١٤٠/١٣٩/٧ .

(٢٩) أخرجه مالك فى الموطأ فى كتاب الحج باب نكاح المحرم ٣٤٩/١ وفيه فرد عمر

ابن الخطاب نكاحه

(٣٠) أخرجه البيهقى فى سننه فى كتاب الحج باب لا ينكح المحرم ١٤٤/١٤٢/٧ .

١٤٦/ " " " " " " (٣١)

وانظر التمهيد لابن عبد البر ١٥٨٨/٣ .

- (٣٢) أخرجه البيهقي في سننه في الحج باب المحرم لا ينكح ١٤٢/٧ .
- (٣٣) وانظر التمهيد لابن عبد البر ١٥٨/٣ .
- (٣٤) انظر المغنى لابن قدامة ١٥٨/٣ ، وكشاف القناع ٤٤١/٢ .
- (٣٥) رواه مسلم في كتاب النكاح باب تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته ١٠٣٢/٢ .
- وأخرجه البيهقي في الحج باب المحرم لا ينكح ولا ينكح ١٤١/٧ .
- (٣٦) أخرجه أبو داود في المناسك باب المحرم يتزوج ١٦٩/٢ .
- (٣٧) رواه الترمذي في كتاب الحج باب ما جاء في كراهية تزويج المحرم ١٩٩/٣ .
- وقال : حديث حسن .
- (٣٨) انظر المغنى لابن قدامة ١٥٨/٣ . (٣٩) كشاف القناع ٤٤١/٢ .
- (٤٠) انظر نيل الأوطار للشوكاني ٨١/٢ . (٤١) المغنى لابن قدامة ١٥٨/٣ .
- (٤٢) المغنى لابن قدامة ١٥٨/٣ . (٤٣) المبسوط للسرخسي ١٩١/٤ .
- (٤٤) نيل الأوطار للشوكاني ٨١/٢ قال : في النيل وقد وثق .
- (٤٥) انظر نيل الأوطار للشوكاني ٨١/٢ . (٤٦) انظر نيل الأوطار للشوكاني ٨١/٢ .
- (٤٧) انظر المبسوط للسرخسي ١٩١/٤ . (٤٨) انظر المبسوط للسرخسي ١٩١/٤ .
- (٤٩) كشاف القناع ٤٤٢/٢ . المغنى لابن قدامة ١٥٩/٣ .
- (٥٠) المغنى لابن قدامة ١٥٩/٣ . (٥١) سورة البقرة / الآية / ١٩٧ .
- (٥٢) انظر تفسير القرطبي / الآية / ١٩٧ .
- (٥٣) بدائع الصنائع للكاساني ١٤٥/٣ والموطأ للإمام مالك ٢٥٧/١ كتاب الحج باب هدى من أصاب أهله قبل أن يفيض والمهذب ٢٥٠/١ والمغنى لابن قدامة ٢١١/٣ وكشاف القناع ٢٣٠/٢ والفروع لابن مفلح ٣٩٦/٣ .
- (٥٤) وقال : مالك والذي يفسد الحج أو العمرة حتى يجب عليه ذلك الهدى في الحج أو العمرة التقاء الختاتين وإن لم يكن ماء دافق ، ويجب كذلك في الماء الدافق إذا كان من مباشرة ، ولو أن رجلاً قبل امرأته ولم يكن من ذلك ماء دافق لم يكن عليه في القبلة إلا الهدى "انظر الموطأ للإمام مالك كتاب الحج باب هدى من أصاب أهله قبل أن يفيض .
- (٥٥) واحتج القاضي بنهي الله سبحانه وتعالى عن الرفث في قوله (فلارث ولا فسوق ولا جدال في الحج) وهو عام فيه والنهي يدل على فساد المنهى عنه "انظر الفروع لابن مفلح ٣٩٦/٣ .

- (٥٦) انظر المغنى لابن قدامة ٢١١/٣ والفروع ٣٩٦/٣ وكشاف القناع ٢٣٠/٢ .
- (٥٧) بدائع الصنائع ١٤٥/٣ والمهذب ٢٥٠/١ وروضة الطالبين ٤٠٤/٢ والمغنى لابن قدامة ٢١١/٣ وفيه "والثانية لا يفسد وهي الصحيحة إن شاء الله" . والبيهقى فى سننه ٣٦٦/٧ .
- (٥٨) انظر المغنى لابن قدامة ٢١١/٣ وكشاف القناع ٢٣٠/٢ والفروع لابن مفلح ٣٩٦/٣ .
- (٥٩) انظر بدائع الصنائع للكاسانى ١٤٥/٣ .
- (٦٠) البيهقى ٣٦٦/٧ كتاب الحج باب المحرم يصيب امرأته ما دون الجماع وقال : عنه هذا منقطع .
- (٦١) انظر بدائع الصنائع للكاسانى ١٤٥/٣ .
- (٦٢) انظر روضة الطالبين وعمدة المفتين ٤٠٤/٢ .
- (٦٣) انظر المغنى لابن قدامة ١٥٩/٣ .
- (٦٤) سورة البقرة الآية ١٩٧ وعن النبى ﷺ أنه قال : من حج ولم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه "أخرجه أحمد فى مسنده ٤٥٧/٢ والبيهقى فى سننه ٨٢/٨ .
- (٦٥) انظر تفسير ابن كثير ٣١٩/١ وسنن البيهقى ١٤٣/٧ كتاب الحج باب لا رفث ولا فسوق ولا جدال والمغنى لابن قدامة ١٣٥/٣ .
- (٦٦) سورة البقرة الآية ١٨٧ .
- (٦٧) وقيل الفسوق المعاصى روى ذلك عن ابن عباس وابن عمر وعطاء وإبراهيم انظر المغنى ١٣٥/٣ . ومجاهد وطاوس وعكرمة وسعيد بن جبير وقتادة والزهرى تفسير ابن كثير ٣١٩/١ .
- (٦٨) رواه البخارى فى كتاب الإيمان باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله ورقمه ٤٨ ومسلم فى كتاب الإيمان باب قول النبى صلى الله عليه وسلم سباب المسلم فسوق ٨١/١ والنسائى فى سننه ١٢١/٧ .
- (٦٩) روى عن ابن عباس وابن عمر وعطاء وإبراهيم وغيرهم وقال ابن عباس : الجدال أن تمارى صاحبك حتى تغضبه أ-هـ انظر تفسير ابن كثير ٣١٩/١ والمغنى لابن قدامة ١٣٥/٣ .

(٧٠) انظر كشاف القناع ٤٤/٢ .

(٧١) أخرجه البيهقي في سننه الكبرى ٣٦٥/٧ وقال عنه : هذا منقطع وهو يزيد بن نعيم الأسلمي بلا شك . وروى أيضا عند أبي داود في المراسيل ، قال : الشوكاني قال : الحافظ رجاله ثقات مع إرساله ، ورواه ابن وهب في موطنه من طريق سعيد بن المسيب مرسلًا انظر نيل الأوطار للشوكاني ٨٣/٥ .

(٧٢) وعن عمر وعلى وأبي هريرة أنهم سئلوا عن رجل أصاب أهله وهو محرم بالحج فقالوا ينفذان لوجههما حتى يقضيا حجهما ثم عليهما الحج من قابل والهدى . الخ ذكره مالك بلاغا عنهم وأسند البيهقي عن عطاء عن عمر بلفظ أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال في محرم بحجة أصاب امرأته يعنى محرمة قال : يقضيان حجهما وعليهما الحج من قابل . الخ انظر سنن البيهقي ٣٦٦/٧ قال الشوكاني : فيه إرسال ، ورواه سعيد بن منصور عن مجاهد عن عمر وهو منقطع ، وأخرجه ابن أبي شيبة أيضا عنه وعن علي وهو منقطع أيضا بين الحكم وبينه انظر نيل الأوطار للشوكاني ٨٣/٥ .

وروى شعيب عن ابن عمر قال : لرجل سأله عن محرم وقع بامرأته بطل حجك ، فقال : الرجل أفأقعد قال : لا بل تخرج مع الناس وتصنع ما يصنعون فإن أدركت قابلا فحج وأهد "أخرجه البيهقي في سننه ٣٦٧/٧ ، وعنده أيضا عن أبي الطفيل عامر بن واثلة عن ابن عباس في رجل وقع على امرأته وهو محرم قال : "اقضيا نسككما" . الخ .

(٧٣) انظر المبسوط للسرخسي ٥٨/٤ والمدونة ٥٨/١ والموطأ ٢٥٧/١ كتاب الحج باب هدى المحرم إذا أصاب أهله . . والأم للشافعي ٢٨٢/٢ والمغنى لابن قدامة ١٥٩/٣ .

(٧٤) المدونة ٥٨/١ والموطأ ٢٥٧/٧ كتاب الحج باب هدى المحرم إذا أصاب أهله والأم للشافعي ٢٨٢/٢ والمغنى لابن قدامة ١٥٩/٣ .

(٧٥) لم أعتز عليه بهذا اللفظ ولا بهذا المعنى أعنى قوله "إذا جامع قبل الوقوف فسد نسكه وعليه بدنة وإذا جامع بعد الوقوف فحجته تامة وعليه دم" أما قوله الحج عرفلة فمن وقف بعرفة فقد تم حجه "فقد أخرجه الترمذي في كتاب الحج مرفوعا برقم ٣٠١٦ وكذلك النسائي في الحج برقم ٣٠٤٤ وابن ماجه برقم ٣٠١٤ ، وابن خزيمة في صحيحه برقم ٢٨٢٢ .

- (٧٦) انظر المصدر السابق . (٧٧) المبسوط للسرخسي ٥٨/٤ .
- (٧٨) المبسوط للسرخسي ٥٨/٤ . (٧٩) انظر بدائع الصنائع للكاساني ٣١٧/٢ .
- (٨٠) فقد رواد الدارقطني والبيهقي بإسناد جيد إلى عمرو بن شعيب عن أبيه أن رجلا أتى عبد الله بن عمرو فسأله عن محرم وقع بامرأته ، فأشار إلى عبد الله بن عمر فقال : اذهب إلى ذلك واسأله قال : شعيب فلم يعرفه الرجل فذهبت معه فسأل ابن عمر فقال : بطل حرك فقال : الرجل أفأقعد ؟ قال : لا بل تخرج مع الناس وتصنع ما يصنعون فإذا أدركت قابلا فحج وأهد ، فرجع إلى عبد الله بن عمرو فأخبره ثم قال : اذهب إلى ابن عباس فاسأله قال : شعيب فذهبت معه فسأله فقال : له مثل ما قال ابن عمر ، فرجع إلى عبد الله بن عمرو فأخبره ثم قال : ما تقول أنت ؟ قال : أقول مثل ما قالوا " انظر سنن البيهقي ٧٣٦٧ وقال : هذا إسناد صحيح .
- (٨١) انظر المغنى لابن قدامة ١٥٩/٣ وقد سبق أن وثقنا أقوالهم . وانظر سنن البيهقي ٣٦٦/٧ ورقم الأثر ٩٨٧٨ .
- (٨٢) انظر المغنى لابن قدامة ١٥٩/٣ . (٨٣) انظر المغنى لابن قدامة ١٥٩/٣ .
- (٨٤) انظر المغنى لابن قدامة ١٥٩/٣ . (٨٥) انظر المبسوط للسرخسي ٥٨/٤ .
- (٨٦) المبسوط للسرخسي ٥٨/٤ .
- (٨٧) أخرجه البيهقي في سننه ٣٦٧/٧ وقال : عنه هذا إسناد صحيح .
- (٨٨) انظر فتح القدير لابن الهمام ٢٣٨/٢ جاء في الهداية متاصه " والوطء في الدبر كهو في القبل عندهما - أي عند محمد وأبي يوسف - وإحدى الروايتين عن أبي حنيفة ، وفي أخرى لا يرتبط به فساد والأولى أصح " وانظر حاشية ابن عابدين ٥٥٢/٢ .
- (٨٩) انظر حاشية الشرح الكبير للدسوقي ج ١/٥/٣/٢ وأسفل المدارك ٥٠٧/١ وروضة الطالبين ٤٠٤/٢ والمغنى لابن قدامة ٢١١/٣ .
- (٩٠) انظر فتح القدير لابن الهمام ٢٣٨/٢ والمشهور من مذهب مالك أنه لا فرق بين الفرج والدبر من آدمي وغيره وإن لم ينزل ناسيا أو عامدا مكرها أو طائعا فاعلا أو مفعولا به انظر أسهل المسالك ٥٠٧/١ وحاشية الشرح الكبير للدسوقي ٥/١ باب فسي الطهارة ج ٣/٢ باب في الحج والمغنى لابن قدامة ٢١١/٣ والإتصاف ٤٤١/٣ .
- (٩١) المغنى لابن قدامة ٢١١/٣ والإتصاف ٤٤١/٣ .
- (٩٢) انظر روضة الطالبين ٤٠٤/٢ والإتصاف ٤٤١/٣ والمغنى ٢١١/٣ .

(٩٣) انظر المبسوط للرخسى ١٢١/٤ وروضة الطالبين ٤٠٤/٣ وكشاف القناع ٤٤٣/٢ والمغنى لابن قدامة ١٦٣/٣ وفيه "وأما فساد الحج فلا فرق بين حال الإكراه والمطاوعة لا نعلم فيه خلافاً" .

(٩٤) وهو الأظهر انظر روضة الطالبين ٤٠٤/٢ ومغنى المحتاج ٦٩٧/١ .

(٩٥) انظر كشاف القناع ٤٤٤/٢ .

(٩٦) المبسوط للرخسى ١٢١/٤ والمغنى لابن قدامة ١٦٣/٣ .

(٩٧) أخرجه ابن ماجه فى كتاب الطلاق باب طلاق المكره والناسى عن أبى ذر الغفارى بهذا اللفظ ، وعن ابن عباس بلفظ "إن الله وضع عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه" سنن ابن ماجه ٦٥٩/١ ورقم الحديث ٢٠٤٣ .

(٩٨) انظر المغنى لابن قدامة ١٦٣/٣ . (١٠١) انظر المبسوط للرخسى ٥٩/٤ .

(٩٩) حاشية الشرح الكبير للدسوقي ٣/٢ .

روضة الطالبين وعمدة المفتين ٤٠٤/٢ ومغنى المحتاج ٦٩٧/١ والمغنى لابن قدامة ١٦٣/٣ .

(١٠٠) المغنى لابن قدامة ١٥٩/٣ .

(١٠١) أخرجه البيهقى فى سننه ٣٦٥/٧ عن يزيد بن نعيم وقال : عنه هذا منقطع ، وروى أيضا عند أبى داود فى المراسيل ، قال : الشوكاتى قال الحافظ : رجاله ثقات مع إرساله ورواه ابن وهب فى موطنه من طريق سعيد بن المسيب مرسلا ، انظر نيل الأوطار للشوكاتى ٨٣/٥ .

(١٠٢) انظر المبسوط ١١٨/٤ (١٠٣) لم أعثر عليه بهذا اللفظ .

(١٠٤) المبسوط ٥٩/٤ (١٠٥) انظر المغنى لابن قدامة ١٦٠/١٥٩/٣ .

انظر مغنى المحتاج ٦٩٧/١ .

(١٠٦) المغنى لابن قدامة ١٦٠/١٥٩/٣ (١٠٧) المغنى لابن قدامة ١٦٠/١٥٩/٣

(١٠٨) أخرجه البيهقى فى سننه ٣٦٦/٧ (١٠٩) أخرجه البيهقى فى سننه ٣٦٦/٧

(١١٠) انظر بدائع الصنائع ١٧٨/٣ .

(١١١) الموطأ لمالك كتاب الحج باب هدى المحرم إذا أصاب أهله / ج ٣٨٢/١ والمدونة

٤٣٠/١ أو ٣٠٥ المغنى لابن قدامة ١٦٠/٣ .

(١١٢) = = = = = وروضة الطالبين ٤٠٤/٢ .

- (١١٣) نفس المصدر السابق .
- (١١٤) وقال مالك في المدونة : ٤٣٠/ ٣٠٥/١ " وإن كان لم يكرههن ولكنهن طأوعنه فعليهن كل واحدة الكفارة والحج من قابل وعليه هو كفارة واحدة في جماعه إياهن" الموطأ / كتاب الحج باب هدى المحرم إذا أصاب أهله ٣٨٢/١ .
- (١١٥) أخرجه البيهقي في سننه في كتاب الحج باب ما يفسد الحج ج ٣٦٨/٧ ورقمه ٩٨٨٣ .
- (١١٦) المغنى لابن قدامة ١٦٠/٣ .
- (١١٧) انظر روضة الطالبين وعمدة المفتين ٤٠٤/٢ وفيه " وقطع قاطعون بإلزامها البدنة" وجاء في مغنى المحتاج ٦٩٧/١ "فلا فدية عليها على الصحيح سواء أكان الواطئ زوجا أم غيره محرما أم حلالا" .
- (١١٨) إن أطاعته أو استكرهها انظر سنن البيهقي ٣٦٦/٧ .
- (١١٩) انظر المغنى لابن قدامة ١٦٠/٣ . (١٢٠) انظر المغنى لابن قدامة ١٦٠/٣ .
- (١٢١) انظر المبسوط للسرخسي ١٢٠/١١٩/٤ .
- (١٢٢) حاشية الشرح الكبير للدسوقي ٣/٢ (٣٨) وفيه (واتحد الهدى) أى هدى الفساد وإن تكرر موجب الفساد كوطنه لا مرة مرارا متعددة أو لنساء لأن الحكم للوطء الأول- المغنى ١٦٠/٣ .
- (١٢٣) انظر المذهب ٢٦٢/١ . وانظر روضة الطالبين ٤٠٤/٢ وفيها "ولو أفسد حجه بالجماع ثم جامع ثانيا ففيه خلاف تجمععه أقوال أظهرها يجب بالجماع الثانى شاة ، والثانى بدنة ، والثالث لا شىء فيه ، والرابع إن كفر عن الأول فدى الثانى وإلا فلا ، والخامس إن طال الزمان بين الجماعين أو اختلف المجلس فدى عن الثانى وإلا فلا" .
- (١٢٤) انظر المغنى لابن قدامة ١٦١/٣ وفيه "وإن لكل وطء كفارة لأنه سبب للكفارة فأوجبها والمذهب الأول"
- (١٢٥) انظر المغنى لابن قدامة ١٦١/٣ .
- (١٢٦) أخرجه البيهقي في سننه ٣٦٥/٧ ورقمه ٩٨٧٦ وقال : هذا منقطع .
- (١٢٧) رواه مالك في الموطأ بلاغا عنهم في كتاب الحج باب هدى المحرم إذا أصاب أهله ج/٣٨١ تحت رقم ٤٥٤ . وكذلك أخرجه البيهقي في سننه ٣٦٦/٧ ورقمه ٩٨٧٧ .

(١٢٨) أخرجه البيهقي في سننه ٣٦٧/٧ . (١٢٩) انظر المبسوط للسرخسي . ١١٩/٤ .

(١٣٠) انظر المدونة ٤٥٨/١ وفيها قال مالك : " اذا حجا قابلا افترقا من حيث يحرمين فلا يجتمعان حتى يحلا " وكذلك الشافعي في القديم انظر روضة الطالبين وعمدة المفتين ٤٠٤/٢ . (١٣١) في الجديد انظر روضة الطالبين وعمدة المفتين ٤٠٤/٢ . (١٣٢) انظر المبسوط للسرخسي ١١٩/٤ . (١٣٣) انظر سنن البيهقي ٣٦٦/٧ .

(١٣٤) أخرجه البيهقي في سننه في كتاب الحج باب ما يفسد الحج ٣٦٦/٧ وقال : عنه منقطع . (١٣٥) انظر كشف القناع ٤٤٦/٢ .

قائمة المصادر والمراجع

- ١- أسهل المدارك شرح إرشاد السالك ، أبو بكر بن حسن الكشـناوى / طبعة البابى الحلبي - مصر - الطبعة الثانية .
- ٢- الأم / محمد بن إدريس الشافعي أبو عبد الله دار المعرفة - لبنان - بيروت - الطبعة الثانية - ١٣٩٣ هـ .
- ٣- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ، علاء الدين أبى الحسن على ابن سليمان المرداوى / دار إحياء التراث الإسلامى / بيروت / الطبعة الثانية .
- ٤- بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع ، علاء الدين الكاسانى ، دار الكتاب العربى بيروت الطبعة الثانية ١٩٨٢ م .
- ٥- التمهيد لما فى الموطأ من المعانى والأسانيد ، أبو عمر يوسف ابن عبد الله بن عبد البر الناشر عموم وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية .
- ٦- تفسير ابن كثير ، اسماعيل ابن كثير البصرى الدمشقى .
- ٧- الجامع لأحكام القرآن ، محمد بن أحمد بن أبى بكر القرطبي .
- ٨- الجامع الصحيح ، اسماعيل البخارى الأزدي المتوفى ٢٥٦ .
- ٩- حاشية رد المحتار على الدر المختار ، محمد أمين الشهير بابن عابدين ، الناشر مصطفى البابى الحلبي - مصر الطبعة الثانية - ١٣٨٦ .

- ١٠- حاشية الشرح الكبير للدسوقي ، محمد بن عرفة الدسوقي المتوفى ١٢٣٠ .
دار الفكر - بيروت .
- ١١- روضة الطالبين وعمدة المفتين ، أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي المتوفى ٦٧٦هـ طبعة المكتب الإسلامي / الطبعة الثانية .
- ١٢- سنن أبي داود ، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي أبو داود .
- ١٣- سنن الترمذي ، محمد بن عيسى الترمذي السلمي المولود ٢٧٩ .
- ١٤- سنن ابن ماجه ، محمد يزيد القزويني أبو عبد الله ت / ٣٠٣هـ .
- ١٥- سنن البيهقي ، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي أبو بكر ٤٥٨ .
- ١٦- سنن الدارقطني ، علي بن عمر الدارقطني أبو الحسن ت / ٣٨٥هـ .
- ١٧- سبل السلام ، محمد بن اسماعيل بن صلاح الصنعاني الأمير .
- ١٨- صحيح مسلم ، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ٢٤٦ .
- ١٩- صحيح ابن خزيمة ، محمد بن اسحاق بن خزيمة النيسابوري .
- ٢٠- الفروع ، العلامة الإمام محمد بن مفلح أبو عبد الله .
- ٢١- فتح القدير للكمال بن الهمام ، كمال الدين بن عبد الواحد السكندر المعروف بابن الهمام المتوفى ٨٦١هـ / بولاق - مصر .
- ٢٢- القاموس المحيط ، محمد بن يعقوب الفيروزبادي .
- ٢٣- كشاف القناع عن متن الإقناع ، منصور بن يونس البهوتي / دار الفكو / لبنان - بيروت ١٤٠٢هـ .
- ٢٤- لسان العرب ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم المعروف بابن منظور الإفريقي المصري .
- ٢٥- الموطأ ، مالك بن أنس الأصبحي أبو عبد الله ت ١٨٩ .
- ٢٦- المستدرک علی الصحيحین محمد بن عبد الله النيسابوري ت / ٤٠٥هـ .
- ٢٧- مسند الإمام أحمد بن محمد حنبل الشيباني أبو عبد الله المتوفى ٢٤١هـ .
- ٢٨- المدونة الكبرى / مالك بن أنس الأصبحي أبو عبد الله ت ١٨٩هـ طبعة دار الفكر بيروت - ١٤١١هـ .
- ٢٩- المغني في فقه الإمام أحمد ابن حنبل ، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي ، الناشر دار الفكر - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .

- ٣٠- المذهب ، محمد على بن يوسف الشيرازى .
- ٣١- المبسوط ، محمد بن أبى سهل السرخسى أبو بكر الناشر دار المعرفة بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ .
- ٣٢- مغنى المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج ، شمس الدين محمد بن الخطيب الشربيني ، دار الفكر - بيروت - الطبعة الأولى / ١٤١٩هـ .
- ٣٣- المصباح المنير شرح غريب الشرح الكبير للرافعى ، أحمد محمد الفيومى - طبعة المكتبة العلمية - بيروت - لبنان .

* *